مستفتيه الى السهوله والتيسير ويبين له وجه ذلك بذكر الشروط
عند الشافعي رضي الله عنه فان وطن نفسه على تحمل تلك المشاق
ورعايه مذهبه فهو الاولى والاحرى لكثرة الخلاف في جواز
التقليد وعسر استيفاء شروطه اذ يلزم من قلد اماما في مسئله
ان يعرف جميع ما يتعلق بتلك المسئله في مذهبه ذلك الامام ولا يجوز له
التلفيق فمثلا اذا قلد مالكا رضي الله عنه في طهارة الكلب يلزمه
ان يجري على مذهبه في مراعاة سايرما يقول به من النجاسات كالميتة
ويلزمه ان يراعي مذهبه في الطهاره كالوضوء والغسل فيمسح راسه
كله في وضوئه ويوالي وضوئه وغسله ويدلك اعضاوه فيهما
وكذلك يلزمه ان يراعي مذهبه في الصلوه فيأتي بجميع ما يوجبه
فيها ومتى لم يفعل ذلك كان مسه كلبا فلم يسبع ثم مسح بعض راسه
في وضوئه كانت صلوته باطله بالاجماع لانه لم يجر على ما قاله
الشافعي رضي الله عنه ولا على ما قاله مالك رضي الله عنه
واما لفق بين المذهبين وكانت طهارته من النجاسه على مذهب
مالك ووضوئه على مذهب الشافعي وكل من الطهارتين مشترط
للصلوه فلم يصل على احد المذهبين لانه متى حصل التلفيق في التقليد
كان التقليد باطلا وكذا لما اتى به ملفقا باطلا بالاجماع كما مر
فيستيقظ لهذه القاعده فان كثيرين يقلدون الائمه في بعض
المسايل ولا يراعون فيقعون في ورطة التلفيق فتبطل افعالهم
بالاجماع

بالاجماع وحيث اتفق مالك مثلا وبعض اصحابنا على حكم المخالف
للمذهب واراد الانسان التقليد في ذلك الحكم فالأولى التقليد
مالك حيث عبر بالاولى لانه مجتهد مطلق بالاجماع واما بعض الاصحاب
فليس مجتهدا كذا انتهى جواب الشيخ ابن حجر فنقطن لقوله
فالاولى تقليد مالك حيث عبر بالاولى فيفيد انه يجوز تقليد
بعض الاصحاب وان لم يكن مجتهدا مطلقا مع وجود مجتهد مطلق
وفي فتاوى الشيخ ابو بكر الاشخر اليمني مسئله من زكوة الفطر
ذكر العلما ان مصرفها مصرف الزكوة ونقل ابن عجيل انه
قال الا ان مسايل اخذتي بها من خلاف المذهب نقل الزكوة ودفعها
الى صنف واحد والى شخص واحد وفي شرح المهذب لشخص
فطرة غيره مثلا ثم اراد اخراج فطرة نفسه منها او من غيرها
فدفعها الى غير الدافع جاز او الدافع فالصحيح الجواز ونقل
في الاعانه عن البغوي انه لو قبل دفع زكوة ماله الى صنف
واحد جاز قال السمهودي يجوز الافتاء به والعمل بمذهب
الغير وبالمرجوح من المذهب لضروره او مصلحه نعليه يجوز
اعطا الزكوة لشخص واحد او الفطره لثلاثه كما اختاره
الاصطخري ولو دفع شخص فطرته او زكوته لعياله البالغين
المتصفين بالفقر او غيره من الاصناف فهل يصح واذا صح فهل يكون

Copyright © King Saud University